سلسلة المبادئ التوجيهية والمراجع الخاصة بلجنة المساعدات الإنمائية

معايير الجودة لتقييم التنمية

مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
UAE Office for the Coordination of Foreign Aid

سلسلة المبادئ التوجيهية والمراجع الخاصة بلجنة المساعدات الإنمائية

معايير الجودة لتقييم التنمية

اللجنة المساعدات الإنمائية

تم نشر هذا العمل باللغة الإنجليزية تحت إشراف الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتم التعاون لترجمته للغة العربية وطبعه وتوزيعه بواسطة مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، و البنك الإسلامي للتنمية بجدة والبنك الأفريقي للتنمية وشبكة تقييم التنمية التابعة للجنة المساعده الإنمائية.

لا يعد من الضروري أن تعكس الآراء والمناقشات المطروحة في هذه الوثيقة وجهات النظر الرسمية للمنظمات أو حكومات الدول الأعضاء فيها او الجهات التي تعاونت في ترجمته وطبعه للغة العربية.

الرقم الدولي للكتاب: 978-92-64-16710-0
حقوق الطبع محفوظة © OECD 2011

إفتتاحية

توضح معايير الجودة الخاصة بتقييم التنمية أساسيات التقييم المتفق عليها عالمياً وتمّت ترجمة معايير الجودة الخاصة بتقييم التنمية للغات عديدة وشكلت مرجعاً أساسياً لتقييم سياسات التنمية والمشاريع حول العالم. ورأى مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية، ودائرة التعاون الإنمائي التابعة للجنة المساعدات الإنمائية في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ضرورة وجود نسخة عربية من هذه المعايير حتى تكون مرجعاً يساهم في تقوية التقييم. تعتبر اللغة العربية لغة مهمة في مجال المساعدات الإنمائية وهي واحدة من اللغات الرسمية المستخدمة في الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الإنمائية والحكومات والمؤسسات في العالم العربي.

اكتملت ترجمة معايير الجودة الخاصة بتقييم التنمية للغة العربية بالتعاون بين هذه المؤسسات الأربعة. وفي هذا السياق نود أن نشكر كل الشركاء لإسهاماتهم في إنجاز هذا العمل القيم. ونأمل أن تكون هذه المعايير مرجعاً مهماً لمؤسسات التنمية العربية والدول العربية والشركاء الدوليين.

سلطان محمد الشامسي
المدير التنفيذي
مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة

محمدين محمد سيديا
مدير إدارة تقييم عمليات مجموعة البنك الإسلامي
البنك الاسلامي للتنمية

فرانك بيرو
مدير بالإنابة
إدارة تقييم العمليات
البنك الأفريقي للتنمية

نك يورك
رئيس شبكة تقييم التنمية
لجنة التعاون الإقتصادي والتنمية في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تميزت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ إنشائها في عام 1971م بعطائها المستمر في مجال المساعدات الخارجية، وكجزء من هذه الجهود ارتأت حكومة دولة الإمارات ضرورة إنشاء جهة معنية بتنسيق وتوثيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات ومؤسساتها، وفي أغسطس من عام 2008م أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (36) بشأن إنشاء وتنظيم مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يرأس المكتب سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، ممثل الحاكم في المنطقة الغربية لإمارة أبوظبي، وتتركز رؤية مكتب تنسيق المساعدات الخارجية في أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول المانحة في مجال المساعدات الإنسانية والتنمية المستدامة. وتشتمل رسالة وأهداف المكتب على توثيق المساعدات الخارجية الإماراتية الحكومية وغير الحكومية مع المنظمات الأممية والجهات الدولية المعنية، وتقديم الإستشارات والتدريب وتطوير كوادر إماراتية، لضمان تحقيق أقصى تأثير للمساعدات الإنسانية والتنموية، وتعزيز دور دولة الإمارات كدولة مانحة رئيسية على الساحة الدولية.

ويعمل المكتب على توثيق المساعدات الإماراتية الحكومية وغير الحكومية في تقرير المساعدات الخارجية السنوي وتسجيلها ايضاً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأمم المتحدة. ويقوم المكتب بدعم النهج التنسيقي في إستجابة دولة الإمارات للمساعدات الإنسانية العاجلة، بما في ذلك إصدار نشرات الإنذار المُبكر لحالات الطوارئ وتقارير عن الأوضاع الإنسانية، وتقديم أنواع مختلفة من التدريب في المواضيع ذات الصلة والتي تساهم في بناء وتعزيز ورفع كفاءة العاملين في الجهات الإماراتية المعنية بتقديم المساعدات الخارجية. ويقوم المكتب وبالتعاون مع الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية والمنظمات الدولية ذات الصلة بإعداد المعايير والمبادئ التوجيهية التي تساعد في توفير معايير للجودة في تنفيذ البرنامج. ويصدر المكتب أيضاً نشرة شهرية تحت اسم "مساعدات" ونشرات أخرى بصورة منتظمة تبين إستجابة الجهات المانحة الإماراتية للمساعدات الإنسانية العاجلة، والمشاركة في المشاورات الدولية حول القضايا المتعلقة بالتعاون في التنمية والمساعدات الإنسانية. الموقع الإلكتروني: www.ocfa.gov. ae

البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية، أنشئت تطبيقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية، الذي عقد في مدينة جدة في شهر ديسمبر 1973م. وعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في شهر يوليو 1975م. وبدأ البنك نشاطاته رسميا في 20 أكتوبر 1975م. ويبلغ عدد الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية حاليا 56 دولة تمتد عبر مختلف القارات والأقاليم.

ويهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات

الإسلامية في الدول غير الأعضاء، مجتمعة ومنفردة، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.
وتتمثل رسالة البنك في تعزيز التنمية البشرية الشاملة والارتقاء بها، والتركيز على المجالات ذات الأولوية المتمثلة في تخفيف حدة الفقر، وتحسين المستوى الصحي للسكان، وتعزيز نوعية التعليم، وتحسين الحوكمة، ورفاه الشعوب.

وتتألف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خمسة من كيانات هي: البنك الإسلامي للتنمية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

ويقع مقر البنك في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية، وللبنك أربعة مكاتب إقليمية: في الرباط (المملكة المغربية) وكوالالمبور (ماليزيا)، والماتي (جمهورية كازاخستان)، وداكار(السنغال).

إن إدارة تقييم عمليات مجموعة البنك هي إدارة مستقلة ومتخصصة، وتتولى مسؤولية أساسية في التخطيط والتنفيذ لتقييم العمليات الممولة من مجموعة البنك، وذلك وفقا لمبادئ التقييم المعروفة دوليا واستنادا إلى معايير الممارسات الجيدة. ويكمن الهدف الرئيسي لإدارة تقييم عمليات مجموعة البنك في تقييم المشروعات، والتقييم القطاعي، والتقييم المحوري، وتقييم البرامج، وتقييم المساعدة القطرية، بحيث تغطي كافة نشاطات مجموعة البنك. وتسعى الإدارة إلى تعزيز المساءلة، والنزاهة، والشفافية ونشر المعرفة.

وتقدم الدراسات المعدة من قبل الإدارة تقييما دقيقا للملاءمة، والكفاية، والفعالية، والمخرجات، والحصيلة، والتأثير لتدخلات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ولاستدامة النتائج التنموية التي تحققت على أرض الواقع. الموقع الإلكتروني:www.isdb.org

البنك الأفريقي للتنمية

البنك الأفريقي للتنمية هو بنك تنموي متعدد الأطراف يضم عضوية 53 دولة أفريقية و 24 دولة غير أفريقية.

تم إنشاء البنك في عام 1964 ولكن بدأ العمل الفعلي للبنك في عام 1967. والهدف الرئيسى من تأسيس البنك هو المساهمة في التنمية الإقتصادية المستدامة والتنمية الإجتماعية للدول الأعضاء سواءً بصورة منفردة أو مشتركة. ويحقق هذا الهدف بواسطة تمويل قطاع عريض من المشاريع التنموية عن طريق: -1 قرض للقطاع العام (قروض مبنية علي سياسات محددة)، قروض للقطاع الخاص وإستثمارات الأسهم، -2 تقديم الإستشارات الفنية المؤسسية لدعم المشاريع، -3 دعم استثمارات رؤوس المال العامة والخاصة، -4 المساعدة في تنسيق السياسات والخطط التنموية للدول الأعضاء في الإقليم، و -5 توفير منح المساعدات العاجلة. ومن أولويات البنك المشاريع الوطنية والإقليمية التي تساعد على التنمية الإقتصادية والتعاون والتكامل الإقليمي.

المقر الرئيسي للبنك في أبيدجان – ساحل العاج – ولكن نظرا لظروف عدم الإستقرار التي تمر بها الدولة فقد قرر مجلس محافظي البنك في عام 2003 بنقل البنك الى موقع مؤقت في تونس العاصمة في دولة تونس.

تم إنشاء إدارة عمليات التقييم التابعة لبنك التنمية الأفريقي في عام 1987 وذلك من أجل القيام بتقييم موضوعي لملاءمة وفعالية وكفاءة وتأثير سياسات وإستراتيجيات وعمليات البنك. تتبع الإدارة وبشكل كبير المبادئ التوجيهية المسلم بها لتقييم فعالية التنمية والتي تتمثل في الاستقلالية والمنفعة والمصداقية والشفافية. كما تقوم الإدارة بتقيم المشاريع المنجزة وبمراجعة سياسة القطاع، وتقييم المساعدة المتعلقة بالدول، ومراجعة العملية التجارية، وغيرها من الدراسات ذات الصلة بسياسات وعمليات ونتائج البنك. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تكليف إدارة عمليات التقييم للإضطلاع بمهام مراقبة نظام التقييم ككل داخل البنك، فضلاً عن إيصال النتائج والدروس المستفادة من التقييم الداخلي والخارجي، وتعزيز وتنمية قدرات التقييم. وترفع إدارة التقييم تقاريرها إلى لجنة المجلس المعنية بفعالية التنمية مصحوبةً برد رسمي من قبل الإدارة. تقارير تقييم إدارة عمليات التقييم متاحة للجمهور للإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني: www.afdb.org/opev

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ملتقىً فريدًا لحكومات 30 دولة ديموقراطية تعمل معاً لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن العولمة. كما تحتل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مكانة متقدمة فيما يخص الجهود المبذولة لفهم ومساعدة الحكومات في الاستجابة للتطورات والقضايا الحديثة، مثل الإدارة الرشيدة، والاقتصاد القائم على المعلومات والتحديات التي يواجهها السكان المتقدمون في السن. كما توفر المنظمة منبراً يمكن للحكومات من خلاله تبادل الخبرات المتعلقة بالسياسات والسعي للحصول على إجابات وحلول للمشكلات الشائعة والتعرف على الممارسات الجيدة والعمل على التنسيق بين السياسات المحلية والدولية.

تعد "شبكة تقييم التنمية" هيئة فرعية من لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). والغرض منها زيادة فعالية برامج التنمية الدولية عن طريق دعم إجراء عمليات تقييم قوية ومدروسة ومستقلة. وتعتبر الشبكة هيئة مستقلة، تضم أخصائيي التقييم من 32 جهة مانحة ثنائية الأطراف وسبعة وكالات تنمية متعددة الأطراف. الموقع الإلكتروني:
www.oecd.org/dac/evaluation

إجراء عملية التقييم في سياق بيئة تنموية دائمة التطور

يجب أن توفر عملية التقييم الجيدة دليلاً موثوقاً ومفيداً لتعزيز المساءلة عن نتائج التنمية، أو المساهمة في عمليات التعلم، أو كلا الأمرين. لذا تهدف هذه المعايير إلى تحسين وتدعيم جودة المساهمة التي تقدمها عملية التقييم من أجل تحسين نتائج المشاريع التنموية.

ظهرت طرق جديدة لتقديم المساعدات بالإضافة إلى الإجماع على وضع أهداف مشتركة للتنمية، والالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان باريس حول فعالية المساعدات (2005) وجدول أعمال أكرا (2008)، كل هذا أدى إلى تغيير طريقة تناول شركاء التنمية للصعوبات والتحديات العالمية. وفي هذه البيئة التنموية دائمة التطوّر، يكون لعملية التقييم دور مهمّ في اتخاذ قرارات سياسية مدروسة والمساعدة في تحمّل جميع شركاء التنمية للمساءلة المتبادلة تجاه نتائج التنمية. فيجب أن تعكس الطريقة التي يتم بها إجراء عملية تقييم التنمية هذه البيئة دائمة التطوّر، وأن تصبح أكثر اتساقاً ومواءمة، وأن تعتمد بصورة أكبر على المتغيّرات تبعاً لكل دولة، وذلك للوفاء باحتياجات التقييم لجميع الشركاء.

تعكس معايير الجودة التي وضعتها لجنة المساعدات الإنمائية لتقييم التنمية إطار العمل المتطوّر هذا، كما توفر دليلاً إرشادياً للممارسات السليمة المتعلقة بتقييم التنمية. ولأن هذه المعايير وضعت بإجماع دولي، فإن الغرض منها أن تكون بمثابة حافز ومصدر إلهام من أجل تحسين عملية تقييم التنمية.
تم التصديق على مسودة المعايير لتنفيذها كمرحلة على سبيل الاختبار لمدة ثلاث سنوات في عام 2006م، وتمت مراجعتها بناءً على الخبرة المكتسبة خلال تلك الفترة. كما ساهمت في هذه العملية مجموعة من شركاء التنمية شملت الجهات المانحة والدول الشريكة. تم عرض المُدخلات الأوّلية خلال ورشة عمل عقدت في نيودلهي عام 2005م. وساعد استبيان جرى عام 2008م حول استخدام هذه المعايير، بالإضافة إلى ورشة عمل عقدت عام 2009م في أوكلاند إلى جانب التعليقات التي أرسلت بواسطة أعضاء شبكة تقييم التنمية التابعة للجنة المساعدات الإنمائية، كل هذا ساهم في تحسين النص ووضع الصورة النهائية له، بدعم من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتم اعتماد المعايير بواسطة شبكة تقييم التنمية التابعة للجنة المساعدات الإنمائية في 8 يناير 2010م والتصديق عليها بواسطة لجنة المساعدات الإنمائية في 1 فبراير 2010م.

هذه النسخة هي ترجمة لمعايير الجودة التي وضعتها لجنة المساعدات الإنمائية لتقييم التنمية والتي تعد دليلاً إرشادياً للممارسات السليمة المتعلقة بتقييم التنمية. والغرض من تلك المعايير هو تحسين جودة عمليات تقييم النتائج الناتجة عنها بالإضافة إلى تسهيل عمليات التعاون. وتوضح تلك المعايير التي تم وضعها بناءً على إجماع دولي الأبعاد الرئيسة لجودة كل مرحلة من مراحل عمليات التقييم النموذجية: تحديد الهدف، والتخطيط، والتصميم، والتنفيذ، وإعداد التقارير، والتعلّم من نتائج التقييم واستخدامها. تبدأ المعايير ببعض الاعتبارات العامة التي يجب تذكرها على مدى عملية التقييم.

وما كان لهذا العمل أن يرى النور لولا تضافر جهود مقدرة من الجهات التي شاركت في هذا العمل الهام. فقد قام مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بترجمة هذه المعايير إلى اللغة العربية. ثم تمّت مراجعتها بواسطة عبدالرزاق الحليوي وضماناً لجودتها تمت مراجعتها وإعتمادها والموافقة عليها من قبل فريق من الخبراء يضم كل من سلطان محمد الشامسي ومكي عبد النبي محمد حامد من مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، أنس عيصامي وعيسى عمر وعبدالحميد بشير ومنذر الكيالي ومصطفى عبدالله من البنك الإسلامي للتنمية، محمد الهادي المناعي من البنك الأفريقي للتنمية ومقن كندي شوين من دائرة التعاون الإنمائي التابعة للجنة المساعدات الإنمائية في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.

نك يورك
رئيس شبكة تقييم التنمية
لجنة التعاون الإقتصادي والتنمية في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

قائمة المحتويات

مقدمة		13
1	**اعتبارات عامّة**	14
1.1	تقييم التنمية	14
1.2	إجراء عملية تقييم حرة ومنفتحة	14
1.3	أخلاقيات التقييم	14
1.4	منهج الشراكة	15
1.5	التنسيق والمواءمة	15
1.6	تنمية القدرات	15
1.7	مراقبة الجودة	15
2	**الغرض والتخطيط والتصميم**	16
2.1	أسس التقييم والغرض منه	16
2.2	الأهداف المحددة للتقييم	16
2.3	موضوع التقييم ونطاقه	16
2.4	القابلية للتقييم	17
2.5	مشاركة الأطراف المعنيّة	17
2.6	ترجيح خيارإجراء التقييم المشترك	17
2.7	المسائل المتعلقة بالتقييم	17
2.8	تحديد وتطبيق معايير التقييم	17
2.9	تحديد المنهج وطرق التنفيذ	18
2.10	الموارد	18
2.11	هياكل الإدارة الرشيدة	18
2.12	الوثيقة التى تحدّد الغرض والتوقعات	18

3	**التنفيذ وإعداد التقارير**	19
3.1	فريق التقييم	19
3.2	استقلالية المقيّمين عن الأطراف المعنيّة	19
3.3	استشارة الأطراف المعنيّة وحمايتهم	19
3.4	تنفيذ التقييم خلال زمن محدد وبميزانية مخصصة	19
3.5	تقرير التقييم	19
3.6	وضوح ملخص التقرير وتمثيله للمحتوى	20
3.7	سياق التدخل الإنمائي	20
3.8	منطق التدخّل	20
3.9	مدى صلاحية وملاءمة مصادر المعلومات وموثوقيتها	20
3.10	شرح المنهجية المستخدمة	21
3.11	وضوح التحليل	21
3.12	الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالتقييم	21
3.13	التنويه بأى تغيرات أو قيود على عملية التقييم	21
3.14	التنويه بنقاط الخلاف ضمن فريق التقييم	22
3.15	تضمين تعليقات الأطراف المعنية فى التقرير	22
4	**المتابعة والاستخدام والتعلّم**	23
4.1	توقيت إجراء التقييم وملاءمته واستخدامه	23
4.2	الاستجابة المنظّمة للتوصيات ومتابعتها	23
4.3	نشر نتائج التقييم	23
	ملحق 1 : المنشورات ذات الصلة بتقييم التنمية	24

المصطلحات المستخدمة في هذه الوثيقة

تم استخدام مصطلح "التدخّل الإنمائي" في المعايير باعتباره مصطلحاً عاماً يدل على أي نشاط أو مشروع أو برنامج أو استراتيجية أو سياسة أو موضوع أو قطاع أو أداة أو وسيلة أو أداء مؤسسي أو ما إلى ذلك يهدف إلى تعزيز التنمية.

يستخدم مصطلح "تقرير التقييم" للدلالة على جميع منتجات التقييم، والتي قد تأخذ أشكالاً متنوعة، من بينها التقارير المكتوبة والشفوية، والعروض التقديمية البصرية، وورش العمل المجتمعية، وما إلى ذلك.

مقدمــة

تحدد معايير جودة تقييم التنمية التي وضعتها لجنة المساعدات الإنمائية الأسس الرئيسة المطلوبة للحصول على عملية ومنتج جيدين لتقييم التنمية. و تم وضع هذه المعايير ليستخدمها مديرو التقييم و الممارسون له. ولا تعد هذه المعايير إلزامية، ولكنها توفر دليلاً إرشادياً للممارسات الجيدة. وتم تطويرها بشكل أساسي ليستخدمها أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية، ولكنها تصلح أيضاً للإستخدام من قبل جميع شركاء التنمية الآخرين.

وتهدف المعايير إلى تحسين وتدعيم جودة المساهمة التي تقدمها عملية التقييم من أجل تحسين نتائج التنمية. وعلى وجه الخصوص فإن المقصود من هذه المعايير ما يلي:

- تحسين جودة تقييم التنمية وعملياته ومنتجاته.
- تسهيل المقارنة بين عمليات التقييم فيما بين الدول.
- دعم الشراكة والتعاون لإجراء تقييمات مشتركة.
- زيادة نسبة الاستفادة المتبادلة لشركاء التنمية من استنتاجات التقييم التي اجراها الشركاء كلٌ على حدة.

وتدعم هذه المعايير عمليات التقييم التي تلتزم بـ "مبادئ لجنة المساعدات الإنمائية لتقييم المساعدة الإنمائية (1991)"، وتشمل: الحيادية والاستقلالية والمصداقية و الملاءمة ، ويجب أن تُقرأ مقترنة بهذه المبادئ. تركز المبادئ على الإدارة والإعداد المؤسسي لأنظمة التقييم، وتظل هي المعيار الذي بناءً عليه يتم تقييم أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عمليات المراجعة التي ينفذها النظراء بلجنة المساعدات الإنمائية. وفي المقابل، تسهم المعايير في توجيه عمليات ومنتجات التقييم بشكل مدروس. ويمكن استخدام المعايير خلال المراحل المختلفة لعملية التقييم وبعدة وسائل مختلفة، وخصوصا من أجل تقدير مدى جودة التقييم وتحديد الممارسات السليمة وتعزيز التدريب على التقييم والحفاظ على اتساقه، أو لاستخدامها أساسا لإنشاء دلائل إرشادية للتقييم أو وثائق للسياسات.

ويجب تطبيق المعايير بشكل مدروس وعقلاني كما يجب تعديلها لتتكيف مع البيئات والأهداف المحلية والوطنية لكل عملية تقييم. هذه المعايير ليست مصممة لاستخدامها كدليل إرشادي للتقييم، ولا لكي تحل محل مبادئ توجيهية معينة لأنواع محددة من التقييم أو الطرق أو المناهج. بالإضافة لهذا، فإن هذه المعايير لا تمنع استخدام معايير جودة التقييم الأخرى والنصوص ذات الصلة، مثل تلك التي تم تطويرها بواسطة وكالات مستقلة وجمعيات وشبكات التقييم المحترفة.

وتم وضع هذه الوثيقة على نحو يتسق مع عملية تقييم نموذجية اعتيادية تشمل: تحديد الغرض، والتخطيط، والتصميم، والتنفيذ، و تقديم التقارير، والتعلّم من نتائج التقييم واستخدامها.و تبدأ المعايير ببعض الاعتبارات العامة التي يجب مراعاتها على مدى عملية التقييم. بالإضافة إلى ملحق يقدم مراجع من منشورات لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات العلاقة بتقييم التنمية.

1. اعتبارات عامّة

1.1 تقييم التنمية

تقييم التنمية هو عبارة عن تقييم منهجي وموضوعي لتدخّل إنمائي في طور التنفيذ أو الإكتمال، وتقييم تصميمه و تنفيذه ونتائجه. وفي سياق التنمية، يشير التقييم إلى تحديد قيمة أو أهمية التدخّل الإنمائي.
تؤخذ الاعتبارات العامّة التالية بعين الاعتبار عند إجراء تقييم للتنمية.

1.2 إجراء عملية تقييم حرة ومنفتحة

تتميّز عملية التقييم بالشفافية والاستقلالية عن إدارة البرامج وواضعي السياسات، وذلك لتعزيز مصداقيتها.

1.3 أخلاقيات التقييم

تتقيد عملية التقييم بمجموعة متصلة من المبادئ التوجيهية الاحترافية والأخلاقية والقواعد السلوكية المفروضة على المقيّمين المستقلين. ويتّسم التقييم بالنزاهة والأمانة. فعلى المفوضين ومديري التقييم و المقيّمين مراعاة واحترام حقوق الإنسان والاختلافات في الثقافات والعادات والديانات والمعتقدات والممارسات الخاصة بجميع الأطراف ذات الصلة.

وعند تصميم عملية التقييم وتنفيذها يراعي المقيّمون اعتبارات النوع والعرق وتفاوت القدرات والعُمر والتوجّهات الجنسية واللغة والاختلافات الأخرى.

1.4 منهج الشراكة

يتم اتباع منهج للشراكة في إجراء تقييم التنمية في مرحلة مبكرة من العملية وذلك من أجل زيادة تبني مسؤولية التنمية من قبل الشركاء وبناء مساءلة متبادلة عن النتائج المحققة. و ينطوي مفهوم الشراكة ضمناً على عملية شاملة تشارك فيها الأطراف المعنيّة المختلفة كالحكومة والبرلمان والمجتمع المدني والمستفيدين المعنيين من عملية التنمية بالإضافة إلى الشركاء الدوليين.

1.5 التنسيق والمواءمة

تضع عملية التقييم في اعتبارها خطط التقييم والأنشطة والسياسات المحلية والقومية، وذلك للمساعدة على تعزيز أنظمة الدولة وزيادة التنسيق أثناء تقييم التنمية.

1.6 تنمية القدرات

يتم تعظيم الآثار الإيجابية الناتجة عن التقييم على القدرة التقييمية لشركاء التنمية. على سبيل المثال، قد يتم من خلال التقييم دعم تنمية القدرات عن طريق تحسين المعرفة والمهارات التقييمية، وتعزيز إدارة التقييم، وتحفيز الطلب على الخروج باستنتاجات التقييم و استخدامها ، بالإضافة إلى توفير بيئة من المساءلة والتعلّم.

1.7 مراقبة الجودة

تتم مراقبة الجودة طوال عملية التقييم ، ويتم تنفيذ هذه المراقبة على الجودة من خلال الآليات الداخلية و/أو الخارجية وذلك تبعاً لنطاق التقييم ومدى تعقيده، على سبيل المثال مراجعة النظراء أو مجلس الاستشاريين أو المجموعة المرجعية.

2. الغرض والتخطيط والتصميم

2.1 أسس التقييم والغرض منه

يتم بيان أساس عملية التقييم والغرض منها وفائدتها المرجوة بشكل واضح بالإجابة على ما يلي: لماذا يتم إجراء التقييم في هذا الوقت تحديداً، لماذا يجرى ولفائدة من ، وكيف سيتم استخدام التقييم في وظائف التعلّم و/أو المساءلة.

على سبيل المثال، يمكن أن يكون الغرض العام من التقييم كما يلي:

- المساهمة في تحسين سياسة أوإجراءات أوأساليب التنمية.
- دراسة مواصلة مشروع أو برنامج، أو إيقافه.
- تقديم تقارير للأطراف المعنية ودافعي الضرائب حول النفقات العمومية ونتائج التنمية.

2.2 الأهداف المحددة للتقييم

توضح الأهداف المحددة للتقييم ما الغرض الذي تسعى عملية التقييم إلى الكشف عنه. ومن ذلك على سبيل المثال:

- التحقق من النتائج (المخرجات والحصيلة والتأثير) وتقييم مدى فعالية أحد التدخّلات الإنمائية المحددة وكفايتها ومدى ملاءمتها واستمراريتها.
- تقديم الاستنتاجات والخلاصات والتوصيات المتعلقة بأحد التدخّلات الإنمائية لاستخلاص دروس و للاستفادة منها في التصميم المستقبلي وعمليات التنفيذ.

2.3 موضوع التقييم ونطاقه

يتم تحديد التدخّل الإنمائي الذي يتم تقييمه بوضوح (موضوع التقييم)، وذلك بتوضيح منطق ونظرية التدخّل الإنمائي وتحديد نطاقه و الفترة الزمنية والمبالغ المنفقة فعلا والمنطقة الجغرافية والمجموعات المستهدفة والهيكل التنظيمي وترتيبات التنفيذ وسياق السياسات والإطار المؤسسي بالإضافة إلى الأبعاد الأخرى التي سيتناولها التقييم. كما يتم تحديد أوجه الاختلاف بين التدخل الإنمائى المخطط له وتنفيذه الفعلي.

2.4 القابلية للتقييم

يتم تقدير مدى الجدوى من إجراء التقييم. وعلى وجه الخصوص تحديد هل تم تعريف التدخّل الإنمائي بشكل كاف وهل يمكن التحقق من نتائجه، وهل كانت عملية التقييم أفضل طريقة للإجابة على الأسئلة التي طرحها واضعوّ السياسة أو الأطراف المعنيّة.

2.5 مشاركة الأطراف المعنيّة

تشارك الأطراف المعنيّة في مرحلة مبكرة من التقييم ويتم منحهم الفرصة للمساهمة في تصميم التقييم، وذلك عن طريق تحديد المشكلات الواجب تناولها والأسئلة المتعلقة بالتقييم المطلوب الإجابة عليها.

2.6 ترجيح خياراجراء التقييم المشترك

للمساهمة في خلق التجانس والمواءمة وتقسيم العمل بصورة فعالة، تدرس الوكالات المانحة والدول الشريكة خيار إجراء التقييم بصورة مشتركة، وبشكل تعاوني بواسطة أكثر من وكالة و/أو دولة شريكة.

وتتناول عمليات التقييم المشتركة كل المسائل المتعلقة بمواضع الاهتمام المشتركة بين جميع الشركاء، والمسائل المتعلقة بمواضع الاهتمام المحددة الخاصة بكل شريك على حدة.

2.7 المسائل المتعلقة بالتقييم

تتم ترجمة أهداف التقييم إلى أسئلة محددة وذات صلة بعملية التقييم. حيث يتم تحديد الأسئلة المتعلقة بالتقييم في مرحلة مبكرة من العملية و يستفاد منها في وضع المنهجية. كما تتناول الأسئلة المتعلقة بالتقييم المسائل المتشابكة مثل النوع ، والبيئة، وحقوق الإنسان.

2.8 تحديد وتطبيق معايير التقييم

يتبع التقييم معايير لجنة المساعدات الإنمائية المتفق عليها والمختصة بتقييم المساعدات التنموية التي تشمل: الملاءمة والكفاية والفعالية، والتأثير والاستدامة. ويعتمد تطبيق هذه المعايير، وأي معايير إضافية، على المسائل المتعلقة بالتقييم وأهدافه وفي حالة عدم تطبيق معيار معيّن و/أو أي معايير إضافية أخرى، يتم توضيح ذلك في تقرير التقييم. كما يتم تحديد جميع المعايير التي تم تطبيقها بشكل واضح لا لبس فيه.

2.9 تحديد المنهج وطرق التنفيذ

يتم تحديد أفضل وأنسب المناهج والطرق لإجراء كل تقييم من خلال الغرض والنطاق والأسئلة المتعلقة بالتقييم نفسه. ويمكن استخدام تقرير مبدئي لتوضيح سبب اختيار منهج من مناهج التقييم.

يتم تطوير طريقة التنفيذ بما يوائم المنهج الذي تم اختياره لإجراء التقييم. و تشمل طريقة التنفيذ المواصفات والمبررات التي على أساسها تم وضع تصميم التقييم وأساليب جمع البيانات وتحليلها. وتجيب طريقة التنفيذ المختارة على الأسئلة المتعلقة بالتقييم وذلك باستخدام أدلة موثقة. ويتم التمييز بشكل واضح بين المستويات المختلفة للنتائج (مشتملا منطق التسلسل الهرمي للأهداف و الوسائل و موضحا المدخلات و المخرجات و الحصيلة و التأثير).

يتم التحقق من صحة مؤشرات قياس مدى تحقيق الأهداف وفقاً للمعايير المقبولة بشكل عام، كمؤشرات الأداء التي هي معينة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، واقعية، ومحددة زمنياً. يتم عرض البيانات التي تم تحليلها وذلك بالنسبة إلى الجنسين والمجموعات المختلفة للفقراء و المجموعات المهمّشة.

2.10 الموارد

تكون الموارد المتوفرة لإجراء التقييم كافية، بما في ذلك المبالغ المالية والعمال والمهارات، وذلك لضمان القدرة على تحقيق أهداف التقييم.

2.11 هياكل الإدارة الرشيدة

يتم تصميم هياكل الإدارة الرشيدة بما يتلاءم مع سياق التقييم والغرض منه ونطاقه وأهدافه.
ويسهم هيكل الإدارة الرشيدة والإدارة في الحفاظ على المصداقية والشمولية والشفافية. و تتولى الإدارة عملية التقييم وتعد هي المسؤولة عن المهام الإدارية اليومية. وتبعاً لحجم ودرجة تعقيد عملية التقييم، يمكن أن يتم دمج هذه الوظائف والمهام أو فصلها عن بعضها البعض.

2.12 الوثيقة التى تحدّد الغرض والتوقعات

تنتهي مرحلة التخطيط والتصميم بإعداد مسودة لوثيقة مكتوبة واضحة ومكتملة يطلق عليها في المعتاد "الشروط المرجعية"، التي توضح الغرض من التقييم ونطاقه وأهدافه، بالإضافة إلى المنهجية المتبعة في إجرائه، والموارد والوقت المخصصين له، ومتطلبات إعداد التقارير وأي توقعات أخرى تتعلق بالتقييم ومنتجاته. وتتم الموافقة على هذه الوثيقة بواسطة مدير (مديري) التقييم ومن يتولون القيام بالتقييم. ويمكن أيضاً أن يطلق على هذه الوثيقة أسماء بديلة مثل "نطاق العمل" أو "تكليف التقييم".

3. التنفيذ وتقديم التقارير

3.1 فريق التقييم

من الضروري أن تتبع إجراءات تتسم بالشفافية والوضوح عند اختيار فريق التقييم.
يتمتع أعضاء فريق التقييم بمجموعة من مهارات التقييم والمعرفة المتخصصة في هذا المجال. وتتم مراعاة الموازنة بين الجنسين، كما يشتمل الفريق على متخصصين من الدول الشريكة أو المناطق المعنية.

3.2 استقلالية المقيّمين عن الأطراف المعنية

يكون المقيّمون مستقلين عن التدخّل الإنمائي، وسياساته وعملياته والوظائف الإدارية، وكذلك عن المستفيدين المعنيين به وأن تتم معالجة أي تضارب محتمل في المصالح بانفتاحية وأمانة. كما يتمكن فريق التقييم من العمل بحرية ودونما تدخل من أحد. فذلك يضمن توفر روح التعاون وإمكانية الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة.

3.3 استشارة الأطراف المعنية وحمايتهم

تتم استشارة الأطراف المعنية، بمن فيهم الشركاء والجهات المانحة، خلال التقييم كما تتاح لهم الفرصة للمساهمة.
كما يتم وضع معيار لتحديد واختيار الأطراف المعنية.
كما تتم حماية حقوق ومصالح المشاركين في التقييم وحماية سرية بيانات الأفراد الذين يقومون بتوفير المعلومات عند طلبها أو وفق الحاجة.

3.4 تنفيذ التقييم خلال زمن محدد وبميزانية مخصصة

يتم إجراء التقييم ونشر النتائج وإتاحتها للمفوضين في وقت مناسب وذلك لتحقيق أهداف التقييم. كما يتم تنفيذ التقييم بفعالية وفي نطاق الميزانية المخصصة. ويتم إعداد تقارير توضيحية عن أي اختلافات لم يتوقع حدوثها في الإطار الزمني والميزانية المحددين، حيث تتم مناقشتها مع الأطراف المعنية والموافقة عليها.

3.5 تقرير التقييم

يتم تمكين الجمهور المستهدف من فهم تقرير التقييم بسهولة، وتكون صياغة التقرير بشكل مناسب للغرض (الأغراض) المحددة للتقييم.

ويتناول التقرير العناصر والموضوعات التالية:

3.6 وضوح ملخص التقرير وتمثيله للمحتوى

يحتوي التقرير المكتوب للتقييم على ملخص تنفيذي. ويوفر الملخص نظرة عامة على التقرير، مع إبراز أهم الاستنتاجات والخلاصات والتوصيات وأي دروس عامة مستفادة.

3.7 سياق التدخل الإنمائي

يوضح تقرير التقييم السياق الذي يتم فيه تنفيذ التدخّل الإنمائي، ويشمل ذلك:

- سياق السياسة العامة، وسياسات الوكالات التنموية وسياسات الشركاء، والأهداف والاستراتيجيات.
- السياق الذي تتم فيه التنمية، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.
- السياق المؤسسي ومدى مشاركة الأطراف المعنية.
- و من خلال التقييم يتم تحديد وقياس أثر السياق العام (البيئة المحيطة) على أداء التدخّل الإنمائي.

3.8 منطق التدخّل

يوضح تقرير التقييم منطق التدخّل الإنمائي أو نظريته بالإضافة إلى قياس تأثيره، بما في ذلك إبراز المفترضات والعوامل التي تؤثر على نجاح التدخّل الإنمائي.

3.9 مدى صلاحية وملاءمة مصادر المعلومات وموثوقيتها

يوضح تقرير التقييم مصادر المعلومات المستخدمة، الوثائق، والبيانات الإدارية، والأعمال المنشورة، ... وما إلى ذلك توضيحا مفصّلا بدرجة كافية بحيث يمكن تقدير مدى كفاءة المعلومات. ويبيّن تقرير التقييم كيفية اختيار حالات الدراسة أو أي عينات تم استخدامها. كما يتم تحديد القيود المتعلقة بمدى تمثيل العينات المستخدمة في التقرير.

يتم من خلال التقييم إجراء عملية تحقق مقارَن ما بين مصادر المعلومات وتقدير مدى صلاحية وموثوقية البيانات.

يتضمّن التقرير قائمة كاملة ببيانات عن الأشخاص الذين تم إجراء مقابلات معهم ومصادر المعلومات الأخرى التي تم الرجوع اليها، ولكن بحيث لا تتعارض مع سرية أو خصوصية المشاركين.

3.10 شرح المنهجية المستخدمة

يوضح تقرير التقييم منهجية التقييم المستخدمة وأسلوب تطبيقها. وعند تقدير الحصيلة والتأثيرات، يتم توضيح الأسباب الدافعة و/أو المساهمة في الوصول إلى تلك النتائج. كما يتم تضمين العوائق التي تمت مواجهتها في التقرير، وكيف أثرت تلك العوائق على التقييم، بما في ذلك استقلالية التقييم ونزاهته. كما يتم تفصيل الأساليب المستخدمة لجمع البيانات وتحليلها و بيان مبررات تحديد الاختيارات، بالإضافة إلى شرح القيود وأوجه القصور.

3.11 وضوح التحليل

يعرض تقرير التقييم الاستنتاجات والخلاصات والتوصيات والدروس المستفادة بشكل منفصل وذلك مع التمييز بينها تمييزا منطقيا واضحا.

تستخرج استنتاجات التقييم بصورة منطقية من تحليل البيانات، مع تقديم دليل واضح لدعم الخلاصات . ويتم تدعيم الخلاصات بواسطة الاستنتاجات والتحليل. ويتبع ذلك بيان التوصيات والدروس المستفادة من الخلاصات. كما يتم بيان أي افتراضات قام على أساسها التحليل بشكل صريح.

3.12 الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالتقييم

من خلال تقرير التقييم وفي جزء الشروط المرجعية تتم الإجابة على جميع الأسئلة المفصّلة. وفي حالة تعذر الإجابة، يتم توفير الإيضاحات اللازمة. و يتم أيضاً توثيق الأسئلة الأصلية، بالإضافة إلى أي عمليات تنقيح جرت على هذه الأسئلة في التقرير حتى يتمكن القراء من تقدير هل تناول فريق التقييم الأسئلة بشكل كافٍ، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالمسائل المتشابكة، وهل نجح الفريق في تحقيق أهداف التقييم.

3.13 التنويه بأي تغيرات أو قيود على عملية التقييم

يوضح تقرير التقييم أي قيود فرضت على عملية التقييم ومنهجيتها أو على البيانات، كما يناقش صلاحية البيانات وموثوقيتها. كما تتم من خلاله الإشارة إلى أي عوائق أدت إلى الحد من إجراء عملية تقييم حرة

ومنفتحة أو أثرت على الإستنتاجات. و يتم أيضاً توضيح أي إختلاف بين ما خطط له وما تم تنفيذه من نتائج التقييم.

3.14 التنويه بنقاط الخلاف ضمن فريق التقييم

يتاح لكل من أعضاء فريق التقييم الفرصة للتعبير بصورة منفردة عن الأحكام والتوصيات المحددة التي قد يختلفون بشأنها. ويتضمن التقرير بيانا لأي آراء أو خلافات لم يتم التوصل لحل بشأنها ضمن أعضاء الفريق.

3.15 تضمين تعليقات الأطراف المعنية فى التقرير

يتم منح الأطراف المعنية الفرصة للتعليق على مسودة التقرير، بحيث يعكس تقرير التقييم النهائي هذه التعليقات ويتم من خلاله الإقرار بأي خلافات جوهرية ضمن أعضاء الفريق. أما بالنسبة للخلافات المتعلقة بالوقائع التي يمكن التحقق من صحتها، فيتولى المقيّمون التقصي وتغيير المسودة وفق الضرورة. وفي حالة الاختلاف في الرأي أو التأويل والتفسير، يتم إضافة تعليقات الأطراف المعنية بصورة حرفية، في ملحق أو تذييل بحاشية التقرير، بحيث لا يتعارض ذلك مع حقوق ومصالح المشاركين.

4.1 توقيت إجراء التقييم وملاءمته واستخدامه

يتم تصميم التقييم وإجراؤه وإعداد تقرير حوله من أجل الوفاء باحتياجات المستخدمين المعنيين. وتكون فيه الخلاصات والتوصيات والدروس المستفادة واضحة وذات صلة بالموضوع وموجّهة للجمهور المستهدف وقابلة للتحقيق، بحيث يمكن استغلال التقييم في تحقيق الدروس المستفادة منه وأهداف المساءلة. و يتم الانتهاء من التقييم في الوقت المناسب المحدد من أجل ضمان الاستخدام الأمثل للنتائج.

يُحرص على نشر تقرير التقييم وحفظه وإدارته بصورة منظمة من أجل تيسير حصول جميع شركاء التنمية عليه، ولكي يصل إلى الجمهور المستهدف، بحيث تحصل أقصى الاستفادة من الدروس المستخلصة من التقييم.

4.2 الاستجابة المنظّمة للتوصيات ومتابعتها

تتم الاستجابة للتوصيات بشكل منظّم وعلى الشخص (الأشخاص)/الجهات المستهدفة في كل توصية اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. ويشمل هذا الاستجابة والمتابعة رسمياً من قبل الإدارة. وتتم متابعة جميع التوصيات المتفق عليها، وذلك لضمان إمكانية المساءلة حول مدى تنفيذها.

4.3 نشر نتائج التقييم

لأغراض التعلّم والمتابعة ولضمان الشفافية يتم عرض نتائج التقييم فى قالب سهل وتوزيعها بشكل دوري داخلياً وخارجياً. و بناءً على الدروس المستفادة من إجراء التقييم، يتم تحديد واستهداف أطراف معنية إضافية في المجتمع التنموي الأوسع وذلك حتى تحصل أقصى الاستفادة من الإستنتاجات ذات الصلة التي تم التوصل إليها في التقييم.

OECD DAC Principles for the Evaluation of Development Assistance
(OECD DAC, 1991)

OECD DAC Principles for Effective Aid
(OECD DAC, 1992)

OECD DAC Glossary of Key Terms in Evaluation and Results Based Management
(English/ French/ Spanish and other languages,OECD DAC, 2002-2008)

Evaluation Feedback for Effective Learning and Accountability
(OECD DAC Network on Development Evaluation, 2001)

OECD DAC Guidance for Managing Joint Evaluations
(OECD DAC Network on Development Evaluation, 2006)

Evaluation Systems and Use, a Working Tool for Peer Reviews and Assessments
(OECD DAC Network on Development Evaluation, 2006)

سلسلة المبادئ التوجيهية والمراجع الخاصة بلجنة المساعدات الإنمائية

معايير الجودة الخاصة بعملية تقييم المشروعات التنموية

توفر معايير الجودة التي وضعتها لجنة المساعدات الإنمائية لتقييم المشروعات التنموية دليلاً إرشادياً للممارسات السليمة المتعلقة بتقييم المشروعات التنموية .والغرض من تلك المعايير هو تحسين جودة عمليات التقييم والمنتجات الناتجة عنها بالإضافة إلى تسهيل التعاون .و لأنها وضعت بناءً على إجماع دولي توضح تلك المعايير الأبعاد الرئيسية لجودة كل مرحلة من مراحل عملية التقييم النموذجية :تحديد الهدف، التخطيط، والتصميم، والتنفيذ، وإعداد التقارير، والتعلّم من نتائج التقييم واستخدامها .تبدأ المعايير ببعض الاعتبارات العامة التي يجب تذكرها على مدى عملية التقييم .بالإضافة إلى ملحق يقدم مراجع للمنشورات الخاصة بلجنة المساعدات الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمتعلقة بتقييم المشروعات التنموية .لمزيد من المعلومات حول هذه المنشورات والعمل الذي تقوم به شبكة تقييم المشروعات التنموية التابعة للجنة المساعدات الإنمائية، الرجاء زيارة الموقع *www.oecd.org/dac/evaluation*

OECD publishing
www.oecd.org/publishing

43 2010 06 AE1